

قرارات رئيس مجلس الوزراء

رقم	موضوع القرار
٥٤٨	قرار رقم ٦١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعيين بعض السادة المهندسين في وظيفة مدير عام بمستوى الإدارة العليا ببيئة النقل العام للقاهرة الكبرى
٥٤٨	قرار رقم ٦١٨ لسنة ١٩٧٦ بتفويض السيد المهندس وزير الزراعة والري في الاختصاص المنقول للسيد رئيس مجلس الوزراء في القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٥
٥٤٨	قرار رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية
٥٤٨	قرار رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٧٦ بضم أعضاء من ذوى الخبرة في الجمعيات العمومية للشركات التابعة لقطاعي التشييد ومواد البناء والإسكان والمرافق
٥٤٩	قرار رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٧٦ بضم ثلاثة من ذوى الكفاية والخبرة الى الجمعية العمومية للشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية
٥٥١	قرار رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٧٦ بضم أعضاء من ذوى الخبرة بالجمعيات العمومية للشركات التابعة لقطاع السياحة والنقل الجوي
٥٥٢	قرار رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل المجلس الأعلى لقطاع الخدمات الصحية
٥٥٢	استدراك للقرار الجمهوري رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٦

رئاسة جمهورية مصر العربية

اتفاق التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية

بين حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقد اتفقتا في ١٤ يونيو ١٩٧٤ على أنه من المفيد لكلا البلدين تشجيع التبادل والأبحاث المشتركة في المجال العلمي والفني .

ومقدرين أن التعاون الوثيق بين العلماء والفنيين من الامتين سوف يؤدي إلى تطوير شأن العلوم ويرفع المستوى التكنولوجي ، في كلا البلدين .
ومدركين أيضا أن مثل هذا التعاون سوف يقوى من علاقات الصداقة بين شعبي دولتهما .
قد اتفقنا على الآتي :

(المادة الأولى)

(أ) تتعهد الحكومتان بعمل برنامج كبير للتعاون العلمي والفني للأغراض السلمية .

(ب) من أجل الوصول إلى هذا الهدف تشجع الحكومتان وتسهلان حينما يكون ذلك مناسبا ، تنمية الاتصالات والتعاون المباشر بين الهيئات الحكومية والجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات والهيئات الأخرى في الدولتين ، كما تشجعان التوصل إلى برامج تنفيذية بينهما لتحقيق أنشطة التعاون المتفق عليها في ظل هذا الاتفاق .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع في واشنطن في ٦/٦/١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاق التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع في واشنطن في ٦/٦/١٩٧٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ المحرم سنة ١٣٩٦ (٥ يناير سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

(المادة العاشرة)

لا يفسر شيء في هذا الاتفاق للأضرار بأية ترتيبات أخرى للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الحكومتين .

(المادة الحادية عشرة)

يعمل بهذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ تبادل مذكرات دبلوماسية بتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق في كل من البلدين .

(المادة الثانية عشرة)

يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات من تاريخ تقيده بصفة نهائية ويجدد تلقائياً لمدة متتالية كل منها خمس سنوات ، ما لم تخطر إحدى الحكومتين الأخرى كتابة قبل اثني عشر شهراً من تاريخ انتهاء الاتفاق أو مدة تجديده برغبتهما في إنجائه .

سوف لا يؤثر هذا الاتفاق على صلاحية أو مدة أي ترتيبات تمت وفقه .
تحرر في واشنطن في اليوم السادس من شهر يونيو سنة ألف وتسعمائة وخمسة وسبعون من أصليين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النصين نفس الحجية .

عن حكومة

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٧٥/٦/٦ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون التكنولوجي والبحث والتنمية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٧٥/٦/٦ ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٦/٤/١٤ م

تحريراً في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ (٤ مايو سنة ١٩٧٦)

اسماعيل فهمي

(المادة الثانية)

إن برنامج التعاون سيهدف إلى تكثيف التعاون بين العلماء والفنيين في الدولتين بأن تقدم لهم فرصاً إضافية لتبادل المعرفة والأفكار والتقنية ، للتعاون على حل المشاكل التي تهم الطرفين وللمعمل معاً في بيئات وتسهيلات فريدة .

(المادة الثالثة)

يمكن أن يتضمن برنامج التعاون تبادل العلماء والفنيين وتبادل المعلومات العلمية والفنية وعقد ندوات واجتماعات مشتركة ، وتنفيذ مشروعات بحوث مشتركة وأنشطة أخرى تساهم في تحقيق أهداف البرنامج .

(المادة الرابعة)

العلماء والفنيون المشتركون في البرنامج يمكن أن يوفدوا من هيئات حكومية أو مؤسسات أكاديمية أو من مؤسسات أخرى .

(المادة الخامسة)

يمكن أن يشترك في حالات معينة، العلماء والفنيون والهيئات الحكومية ومؤسسات دول ثالثة، بناء على دعوة الحكومتين ، في المشروعات والبرامج التي تنفذ وفقاً لهذا الاتفاق .

(المادة السادسة)

(أ) ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، سوف تتحمل كل حكومة تكاليف مساهمتها في أنشطة التعاون التي تنفذ وفقاً لهذا الاتفاق وطبقاً للقوانين القائمة في كلا الدولتين ويشترط توفر الاعتمادات المالية .
(ب) يمكن في حالات معينة يتفق عليها ، أن يتم تمويل أنشطة التعاون من العملات التي تتحقق للولايات المتحدة نتيجة بيع فائض الحاصلات الزراعية تحت القانون العام ٤٨٠ .
(ج) يجوز للطرفان أيضاً الاتفاق على طرق أخرى لتمويل المشترك لأنشطة .

(المادة السابعة)

تسهل كل حكومة الدخول والخروج من أراضيها لأفراد الدولة الأخرى العاملين في المشاريع والبرامج التعاونية وكذلك المستخدمة فيها .

(المادة الثامنة)

(أ) المعلومات العلمية والتكنولوجية ذات الطبيعة غير الخاصة التي يتم التوصل إليها من طريق الأنشطة المشتركة وفقاً لهذا الاتفاق سوف تتاح للجنة العلمية والتكنولوجي العالمي بالطرق الاعتيادية وطبقاً للإجراءات المعتادة للهيئات المشتركة .
(ب) إن تنظيم براءات الاختراعات والتصميمات والمنتجات الصناعية الأخرى التي تنشأ عن الأنشطة التعاونية وفقاً لهذا الاتفاق سوف يتم الاتفاق عليه في الترتيبات التنفيذية المشار إليها في المادة الأولى .

(المادة التاسعة)

سوف تراجع الحكومتان معاً من وقت لآخر تقدم التعاون وفقاً لهذا الاتفاق .